فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام ٢٠٣٠

الاجتماع السنوي والمنتدى الثاني عشر للحوار بشأن السياسات

دبي، الإمارات العربية المتحدة

٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

إعلان دبي بشأن *مستقبل التدريس*

(دبي، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)

نحن، الوزراء والممثلين والمشاركين من ١٠٢ دولة، اجتمعنا في المنتدى الثاني عشر للحوار بشأن السياسات، الذي عقده فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام ٢٠٣٠، في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، كمجموعة من المعلمين والجهات المعنية بالتربية والتعليم الملتزمة بتقديم أفكار جديدة عن كيفية إعداد المعلمين للنُظم التربوية في المستقبل وتحقيق طموحات الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ولقد جمعنا الرؤى المتعلقة بنُهج التدريس المبتكرة، وتكنولوجيات التعليم الناشئة، والإنصاف وإدماج الجميع في التعليم ومن خلاله، والسياسات والممارسات المتبعة في مجال تدريب المعلمين في جميع أنحاء العالم، وسعينا إلى تحديد الثغرات في هذه السياسات والممارسات. وركزت مداولاتنا على دور المعلمين في هذا السياق المتغير لضمان الإنصاف والإدماج، وتسخير التكنولوجيات الحديثة لتوفير وسائل التعلم المجدي، والانخراط في التطوير المهني المستمر. وإضافة إلى ذلك، اجتمع عمداء عدد من المؤسسات، باعتبارهم مسؤولين في المقام الأول عن إعداد وتدريب المعلمين، وقدموا وجهات نظرهم وتوصياتهم القيّمة.

ويتخذ العديد من البلدان بالفعل خطوات جريئة في هذا الصدد – اعترافاً منها بأن المتعلمين يحتاجون اليوم إلى اكتساب المعارف والمهارات وتبنّي المواقف المناسبة لتحقيق إمكاناتهم بالكامل والإسهام على نحو مجدٍ في مجتمعهم المحلي والمجتمع والعالم. ويؤدي المعلمون دوراً هاماً في تحويل بيئة التعلم وتغيير صفوفهم الدراسية ومجتمعاتهم. وأشرنا إلى ضرورة التعلم المستقل والموجه ذاتياً والقائم على العمل الجماعي في المستقبل، في سياق تحدد فيه التكنولوجيا كيفية تفاعل المعلمين والمتعلمين فيما بينهم ومع العالم.

وفي حين أن بمقدور التكنولوجيا زيادة فرص الحصول على التعليم، إلا أن استخدامها على نحو غير ملائم قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، والتضليل الإعلامي، والتأثير سلباً على رفاه المعلمين والمتعلمين. ويجب أن يكون المعلمون مدربين تدريباً جيداً ليتمكنوا من استخدام تكنولوجيات التعلم بطريقة استراتيجية وتيسير التفاعل الحاسم والقائم على المشاركة مع أساليب التعلم الرقمي. وينبغي أن يُستثمر في تكنولوجيات التعلم مع الحرص على مراعاة آثارها على المتعلمين والمجتمعات واستدامة كوكبنا، وينبغي لها أن تكمل المجالات الهامة الأخرى لتنمية قدرات المعلمين، مثل التدريب والدعم التربوي والإداري، والعمل اللائق.

ونحن ندرك أن المعلمين هم مفتاح التصدي لأزمة التعلم التي تواجه العالم. وأشرنا إلى التحديات التي يواجهها المعلمون فرادى وجماعات، ومهنة التدريس بشكل أعم، وكذلك السياقات المتنوعة التي يعملون فيها. وهي تشمل: المناطق الريفية والنائية، والمناطق المتضررة من النزاعات والتشرد والهجرة، وضخامة أحجام الصفوف، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والموارد. ويتأثر المعلمون أيضاً بتغير المناخ وعدم الاستقرار

الاقتصادي والأزمات السياسية والشواغل الصحية الحادة. والتحدي الذي يواجهه المجتمع العالمي هائل – إذ لا يزال يتعين توظيف أكثر من ٦٩ مليون معلم من المؤهلين والمدربين تدريباً مناسباً ومنحهم أجراً كافياً على نطاق العالم بحلول عام ٢٠٣٠ لكي يتسنى تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، شددت الحكومات والجهات المعنية في منتدى الحوار بشأن السياسات على ضرورة صياغة سياسات تعليمية وتربوية مبتكرة تستجيب لهذه الاتجاهات والتحديات العالمية.

نحن، وزراء التعليم وممثلي الحكومات، والمعلمين وممثليهم، والشركاء في مجال التنمية، ومقدمي خدمات تدريب المعلمين، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص المشاركين في المنتدى الثاني عشر للحوار بشأن السياسات الذي يعقده فريق العمل الخاص بالمعلمين في عام ٢٠١٩، اجتمعنا لنؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات جريئة لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة – جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ٤-ج الرامية إلى ضمان توفير معلمين مؤهلين تأهيلاً جيداً وذوي دوافع عالية ومدعومين. ونؤكد من جديد الحاجة إلى رؤى جريئة بشأن مستقبل التدريس في الاستراتيجيات الوطنية، وندعو الحكومات إلى القيام باستثمارات متكاملة في جميع الأبعاد المتعلقة بسياسات النُظم التربوية التي تؤثر في أساليب التدريس والتعلم.

ونؤكد من جديد التزامنا بأشكال التدريس والتعلم التي تساعد في التغلب على استبعاد المهمشين، وندعو البلدان إلى ضمان دعم المدارس والمعلمين لتلبية الاحتياجات التعليمية الفريدة لجميع الطلاب، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ونلتزم بمساعدة المعلمين على تقديم تعليم جيد، بما في ذلك الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في صفوفهم الدراسية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق ذلك ولا سيما في المدارس والمجتمعات المحلية المهمشة والمحرومة. وندعو الحكومات والمجتمع الدولي وسائر الجهات المعنية إلى القيام بما يلي:

(أ) وضع مبادئ توجيهية ذات صلة بالسياق لتدريب المعلمين، وتوفير فرص التطوير المهني المستمر، والتقدم الوظيفي؛

(ب) تسخير التكنولوجيا لدعم أساليب التدريس والتعلم المبتكرة والمحددة وفقاً للسياق؛

(ج) تزويد المعلمين بالأدوات والموارد والمهارات التربوية والنفسية والاجتماعية اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصفوف الدراسية في المستقبل بطريقة عادلة وآمنة وأخلاقية وصحيحة؛

(د) مساعدة المؤسسات والمعلمين والجهات الأخرى المعنية على تحديد وتطوير وتحفيز استخدام نُهج وتكنولوجيا التدريس والتعلم المبتكرة.

وندعو الحكومات إلى تكثيف جهودها للدخول في حوار اجتماعي مع المعلمين وهيئاتهم التمثيلية لفهم احتياجات المعلمين. ونلتزم أيضاً بضمان المشاركة الفعالة لأولياء الأمور والمجتمعات المحلية والجهات المعنية المحلية الأخرى في التعلم الذي يركز على المستقبل. ونوصي في هذا الصدد بما يلي:

(أ) دعم جميع الجهود الرامية إلى إجراء حوار واسع النطاق ومفيد مع جميع الجهات المعنية والشركاء؛

(ب) العمل مع جميع الجهات المعنية على تعزيز نُظم التعليم العام لضمان تقديم تعليم جيد ومنصف.

وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى تنشيط وتنسيق الجهود الوطنية والعالمية لدعم المعلمين في توفير تعليم جيد وشامل ومنصف للجميع.

وندعو فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام ٢٠٣٠ إلى مواصلة العمل كمنبر للدعوة وتبادل المعارف والمشاركة الوطنية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضايا المرتبطة بشؤون المعلمين.